الأمناء

www.alomanaa.net

الثلاثاء 6 فبراير 2024م - الموافق 26 رجب 1445هـ - العدد 1609

امسح الكود بجوالك وتابعنا على موقعنا الاليكتروني

صباح الخير يا عدن

أنتِ نسمة جميلة تصافح وجهي
فيَ أمسية صيف حار
أنتِ دفء البرد في
أحضان ليلة شتاء
أنتِ حبي أنتِ حبيبتي "عدن"

احتجاز للمواكب العائدة من مدينة المكلا

ما حدث في نقطة الغرف التابعة لقوات المنطقة العسكرية الأولى من احتجاز للمواكب العائدة من مدينة المكلا بعد مشاركتها في مليونية "النخبة لكل حضرموت" هو عنجهية واستفزاز ينم عن الفشل في تحقيق مآربهم الدنيئة، وحقدهم من نجاح إيصال رسالة حضرموت ونخبتها ومليونيتها.

فتح الطريق البحري الرابط بين مديريتي خورمكسر

الأمناء / خاص:

شهدت العاصمة عدن، فتح الطريق البحري المزدوج الرابط بين مديريتي خورمكسر والمنصورة أمام حركة السيارات.

تأتي هذه الخطوة بعد إنجاز العمل في مشروع إعادة تأهيل قنوات تصريف مياه الأمطار بتكلفة بلغت 220 ألف دولار، عبر مشروع الأشغال العامة بعدن.

البحسني يعرب عن تقديره لحجم نجاح مليونية "النخبة لكل حضرموت"

الأمناء / خاص:

اطلع اللواء فرج سالمين البحسني، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عضو مجلس القيادة الرئاسي، على سير العمل في الهيئة التنفيذية للمجلس بمحافظة حضرموت.

وبحث مع العميد سعيد المحمدي، رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس بالمحافظة، على جهود دفع العمل التنظيمي، وتعزيز النشاط السياسي، إضافة لمستجدات الأوضاع بحضرموت.

وعبر البحسني عن تقديره لحجم نجاح مليونية النخبة لكل حضرموت، دعماً لقوات النخبة الحضرمية، ومطالبة الجماهير بمعالجة الانهيار الاقتصادي.

واحتضنت مدينة المكلا المليونية، وتوافدت جماهير حضرموت من كل حدب وصوب للمشاركة في إنجاح هذه الفعالية المهمة.

فتح طريق دولي في شبوة أغلقته عناصر تخريبية

الأمناء / خاص:

شنت الأجهزة الأمنية في شبوة، يوم أمس ، حملة أمنية لرفع قطاع أقامته عناصر تخريبية كانت تدعي السلمية في اعتصام منذ شهر في منطقة العقلة.

وقطعت العناصر الطريق العام أمس، في منطقة عياذ، أمام المسافرين وعابري السبيل في الخط الدولي الرابط بين عتق والعبر.

وأمهلت القوة الأمنية العناصر التخريبية وقتًا لإنهاء قطع الطريق، إلا أنها أصرت على زعزعة الأمن والاستقرار والتصعيد المسلح ضد القوات الأمنية، قبل السيطرة على الموقف وفتح الطريق.

المقال الاخير

فشل حكومة (معين) سببها قضية إدارة

ياسر الشبوطي

السادة المتخصصون في صياغة القوانين، وما أكثرهم!، أليسوا قادرين على التفرغ لإعادة النظر في جميع التشريعات والقوانين التي تعرقل حياتنا وتشل حركتنا أم أنهم لا يتحمسون إلا لإهدار القوانين التي تخدم تقييد الحريات وتوسعة سلطات الحاكم، فتراهم عندما يكون هناك حاجة لهذا النوع من القوانين يتبارون في استعراض ملكاتهم القانونية وتلاعبهم بالألفاظ، فأصبحوا بحق "ترزية قوانين" مع احترامي لكل من ينأى بنفسه عن هذه اللعبة.

إن أهم التشريعات التي تحتاج إلى تنقية أو إعادة صياغة أو حتى إلغائها هي تلك التشريعات التي تتعلق بالاستثمار بكل فروعه الصغيرة والكبيرة واختصار لمسار الأوراق والتوقيعات.

والسؤال هنا: لماذا لا يصدر من رئيس مجلس القيادة الرئاسي قرارًا بإلغاء قانون الاستثمار الحالي، حيث إن قانون الاستثمار الحالي لا يخدم الاستثمار بالشكل الصحيح والمطلوب؛ نتيجة لوضع العراقيل والصعوبات والمماطلة التي حددتها أكثر مواده؟ ولماذا لا يصدر قانون جديد للاستثمار يخدم البلاد والعباد بعيدًا عن العراقيل والصعوبات وانطلاقًا من أن الموقف الحقيقي لا يزال بحاجة إلى المزيد، فلم يعد يصلح أن نقول إن المستثمر على سبيل المثال يمكنه أن يقدم بأوراقه إلى نافذة واحدة في مبنى واحد، أما المماطلة والتسويف فلا يجوز أن يضيع المستثمر وقته في مشاوير لا أول لها ولا آخر، لكن تبقى العراقيل والشخصيات نفسها التي توقف المراكب السائرة - كما يقول المثل - ذلك لأن القوانين نفسها التي تنظم وتحكم عملية الاستثمار لاتزال على حالها، ولكننا نتعشم صدور قانون جديد لاستثمار مرن وجيد وبعيدًا عن التعقيدات والتطويل أثناء الإجراءات.

نقول هذا الكلام لأننا نجد أن هناك دولاً تصدر رخصًا للمشروع في يوم واحد، في حين أن الجهة المختصة في بلادنا تأخذ من ثلاثة أشهر إلى خمسة أشهر لإصدار نفس الرخصة، ناهيك عن الوسائل الأخرى الملتوية التي يلجأ إليها من قبل من في يدهم الضبط والربط، وهي وسائل معروفة للعامة قبل الخاصة.

لقد كانت الحكومة التي تشكلت في عام 2000م والتي رأسها عبد القادر باجمال ترفع شعار (الحوكمة الإلكترونية)، وقد تفاءلنا بها خصوصًا في مجال ما يسمى بالثورة الإدارية، لكن يبدو أننا نحتاج إلى عدة حكومات إلكترونية وإلى عصا سحرية لتحويل الأحلام إلى حقيقة والشعارات إلى واقع! ولا أدري ما الذي يمنع حكومة معين عبد الملك من أن تضطلع بواجباتها بهذه الثورة الإدارية على الرغم من كونها تمتلك كل أشكال الدعم و الصلاحيات الواسعة؟!

إننا فقط نطلب من رئيس حكومة الشرعية أن يوصف حالتنا توصيفًا دقيقًا حتى يمكننا وضع أصابعنا على مواقع الضعف فنعالجها، أما أن نلجأ إلى مسكنات وتصريحات كبيرة لا طائل من ورائها فإن الأوضاع ستبقى على سوئها، وقد ننتظر سنوات طويلة حتى تصبح البلد جاذبة للاستثمار، وهذا يبدو بعيد المنال! لأننا أصبحنا بلدًا طاردًا للاستثمار وليس جاذبًا له.

كنا نسمع أن السر في الإبقاء على الشخصيات التي تحجرت في المناصب الكبيرة العاملة في مجال الإدارة لفترة طويلة في مواقعها شيء لا يجوز البت فيه، والبعض من جهابذة الإدارة الذين عليهم (دخن) في هذا المجال يدعون من الخوف أن المدير أو أي قيادي كبير (جديد) سيبدأ من حيث بدأ سابقوه، وليس من حيث انتهوا، ونترك الباقي لفطنة القارئ، وهي بالطبع نظرية خاطئة تعتمد على عدم المواجهة ودرء الأخطار قبل وقوعها وتشجيع مستمر على الفساد والانحراف وكأنه أصبح مشروعًا وغير مستغرب، وللموضوع بقية.